السياسة الخارجية الامريكية وتكييف البيئة الخارجية

الاستاذ المتمرس الدكتور فكرت ناطق عبد الفتاح
معهد العلمين للدراسات العليا

الباحث: حسن فلاح عبد المهدي

https://doi.org/10.61353/ma.0010001

لبت القوة العالمية للولايات المتحدة الكثير من تطلعاتها وإستغلال الفرص لفرض الهيمنة في ظل عولمتها الإقتصادية وقوتها التكنولوجية والعسكرية، ويتجسد ذلك في تكييفها للواقع السياسي الدولي، ورفض الإنعزالية، ومراجعة أسس المنظمات متعددة الأطراف أو توجيه وتهيئة دورها الدولي في ظل تنامي دور قوى منافسة لها على الهيمنة إقليمياً أو دولياً. وقد إنعكس ذلك على قدراتها التكييفية في ظل محددات البيئتين الإقليمية والدولية وتوليف العلاقة بين التأثير والدور، والإحتواء والتهيئة، ضمن تفاعلية معقدة متمددة على صعيدي هيكل النسق الإقليمي والدولي، ومساعي السيطرة على زمام النظام الإقليمي والدولي ضمن مسارها العقائدي والقومي وبما يتواءم مع مصالحها وأمنها القوميين .

تسعى الولايات المتحدة للعمل بشكل أكبر على إبقاء الدول التعديلية وربطها أكثر داخل المؤسسات العالمية والإقليمية وان كانت من بينها دول غير ليبرالية وإلزامها بقواعد ومبادئ متفق عليها . ولأهمية البناء المؤسسي الليبرالي وضرورة عدم إعتراض قيمه، فإن الولايات المتحدة قد تتصرف خارج القواعد والمبادئ المثبتة والتدخل من دون تفويض من الأمم المتحدة. إذ يكون التمييز بين الدول وفقاً للكيفية التي تتواءم مع المصالح الاميركية وترجيح التغيير ونشر الديمقراطية لكسب شرعية أكبر في حالة تدخلها ودعمها لتلك البلدان إذا ما حصل تغيير في أنظمتها السياسية ضمن إطار السلام العالمي، وربط هذه الفكرة بالسلام الإميركي وإعتبار الأول إمتداداً للثاني للإطاحة بالنظم المناوئة.

Environment American Foreign Policy and Adapting the External

Abstract:

The global power of the United States has met many of its aspirations and exploiting opportunities to impose hegemony in the light of its economic globalization, technological, and military strength. This has been reflected in its adaptation to international political reality, the refusal of isolationism, a review of the foundations of multilateral organizations or directing and creating its international role in the light of the growing role of competing forces for it to dominate at both regional and international arena. This also has been reflected in its adaptive capabilities in the light of the determinants of the regional and international environments and the synthesis of the relationship between influence and role, containment and preparation, within a complex interactive extended at the levels of the regional and international structure, and endeavors to control the ownership of the regional and international system within its ideological and national path and in harmony with its national interests and security.

The United States seeks to work more to maintain revisionist states, link them more within global and regional institutions, albeit among them non-liberal states ,and commit them to agreed rules and principles.

Because of the importance of liberal institutional building and the need not to object to its values, the United States may act outside established norms and principles and intervene without a mandate from the United Nations. The distinction between countries is according to how they are compatible with American interests, weighting change and spreading democracy to gain greater legitimacy in the event of its intervention and support for these countries if there is a change in their political systems within the framework of world peace, and link this idea with American peace and consider the first as an extension of the second to overthrow the opposing regimes.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الولايات المتحدة الامريكية – البيئة الاقليمية – البيئة الدولية

المقدمة

جمعت السياسة الخارجية الأميركية في تطبيقاتها المختلفة بين نمطين أساسيين متلازمين هما : الثابت والمتغيّر ، مع تأكيدها على ضرورة التحديث والتجديد في المتغير ، فقد عمد صانع القرار السياسي الخارجي الأميركي إلى رسم مديات متنوعة للطموح الخارجي الأميركي إقليمياً ودولياً ، وفي الوقت نفسه تولى ترسيخ منطق الزعامة الأميركية في الفكر الإستراتيجي الأميركي ، ومن ثم ترسيخه في الخلفية العقائدية للمجتمع الأميركي ، وتعميق ذلك في خصائصها وترجمته في توجهاتها ، فقد كانت الأهداف الأميركية ولا تزال ثابتة ، وأدوار صانعي القرار هي المتغيرة والمبذولة لخدمة تلك الأهداف وتحقيقها.

مما تطلَّب أن تكون البيئة المحيطة بالولايات المتحدة متوافقة مع توجهاتها ، ويتوجب أن تتمتع بروحية إنفتاحية , ومستوى من المقبولية لسياسات الولايات المتحدة إقليمياً ودولياً ، إذ تسعى الولايات المتحدة لتكييف سياسات النظم الوطنية والعالمية نحو المرونة أو التعاون وبما يلائم ضرورات ومتطلبات الزعامة الأميركية ويتمازج معها ، إلا أنّ الواقع يشير إلى وجود قوى دولية أو إقليمية سواء كانت دولاً أم منظمات تسعى وبجهودٍ رامية نحو البروز والتفوق في مستوى تأثيراتها ببيئتها المحيطة ، وتحاول أن تفرض خصوصياتها الجغرافية والقومية , ومتطلبات مصالحها الكبرى ضمن نطاق التعديلية أو القوى المنافسة أو الصاعدة ، مما قد يشكل تحدياً للإدارة الأميركية واعتراضاً لمسارات سياستها الخارجية وتهديد نفوذها على المستويين الإقليمي أو الدولي .

وقد دفع ذلك بالولايات المتحدة إلى خلق مجموعة من المحفزات ، عمدت إلى تحديثها وتكييفها مع تطورات البيئة الخارجية ، وخلق الأزمات والافادة من إنعكاساتها ؛ لتعزيز إنتشار نفوذها السياسي والعسكري ، والتأكيد بصورة دائمة على وجود خطر أو عدو يهدد وجود الولايات المتحدة ويتحدى قوتها، فضلاً عن سيطرتها على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الكبرى .

فكان لابد من البحث في موضوعات المحددات الإقليمية والدولية التي أسهمت في تكوين تصور السياسة الخارجية الأميركية وتوجهها ، مما أدى إلى إنبثاق أدوار وتأثيرات تبنتها بمسارها الإمبريالي ضمن المنظومة الإقليمية والدولية ، وأسهم في تعزيز دورها لتهيئة النظام الإقليمي والدولي بحسب تطلعاتها وطموحاتها ، ووفقاً لذلك قُسِّم البحث على ثلاثة محاور : المحور الأول درس أثر محددات البيئة الإقليمية والدولية في توجيه السياسة الخارجية الأميركية ، أمَّا المحور الثاني فشمل : تأثير السياسة الخارجية الأميركية في هيكل النسق الإقليمي والدولي ، وتضمَّن المحور الثالث دور السياسة الخارجية الأميركية في تهيئة النظام الإقليمي والدولي , فضلاً عن الخاتمة والإستنتاجات .

المحور الأول : أثر محددات البيئة الإقليمية والدولية في توجيه السياسة الخارجية الأميركية

إنَّ التحولات التي مرَّت بها السياسة الخارجية الأميركية لم تتوقف عند مسار معين ، وإنَّما سلكت مسارات كثيرة في إطار متشعب من المتغيرات يصاحبه تزايد قوة بعض الدول , والمنظمات وممارستها لأدوار باتت تزاحم الولايات المتحدة في نفوذها العالمي وتنافسها في مجالاتها الحيوية .

أولاً : محددات البيئة الإقليمية

إنَّ طبيعة النسق الإقليمي للأميركيتين تتحدد بنوعية التوجهات الخارجية لسياسات الدول الأميركية وميولها ، ومحاولة تكييف دول أميركا اللاتينية ذات التوجه اليساري مع متطلبات ومصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية ، وعلى الرغم من وجود شراكات متعددة المستويات بين الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية إلا أنّ الأولى تسعى لتحقيق التفوق وتوسيع الهيمنة والتدخل في شؤون الثانية سيما محاور التشارك الأمنية (مكافحة الإرهاب وتحديد الهجرة) ، أمَّا في أميركا الشمالية فإنَّ العلاقات الأميركية الكندية علاقات تجارية وتطورية مصلحية تجمعهما المبادئ نفسها والتشارك في الرؤى[١].

ويعزز الإتجاه الإيديولوجي للسياسة الخارجية لأميركا اللاتينية الرافض للهيمنة الأميركية تحشيد تحالف إقليمي من قياداته في فنزويلا لمواجهة تدخل الولايات المتحدة , وتقليص نفوذها السياسي والإقتصادي والثقافي ، وإنَّ المحاولات الإنقلابية في البرازيل وفنزويلا مثلاً تؤكد الصيغة التدخلية في شؤون القارة اللاتينية , ولكن بصيغة غير مباشرة عبر دعم المعارضة ومباركة مشروعها السياسي المناهض للنظم الإشتراكية القائمة ، مما أضعف الثقة ازاء السلوكيات الخارجية للولايات المتحدة على مستوى شعوب تلك الدول ورؤسائها اليساريين ، وإنَّ سياسة بوليفيا الإقتصادية وبالتحديد تأميم الغاز أصبحت محل قلق للسياسة الخارجية الأميركية والشركات الأميركية متعددة الجنسيات ، مما أدى إلى تحجيم ميكانيزمات الإقتصاد الحر[٢] .

إنَّ من أبرز محددات السياسة الخارجية الأميركية على مستوى البيئة الإقليمية ، هو طبيعة البنية الإقتصادية لدول أميركا اللاتينية , و قدرتها واستعدادها للمنافسة، وماهية النتائج المحققة من التجارب الاندماجية الموجودة (نافتا، كافتا) ، حيث عدت معياراً حقيقيا لنجاح أو فشل الولايات المتحدة في تمرير هذا المشروع ، إلّا أنَّه رفض من دول أميركا الجنوبية الملتفة حول تجربة (الميركوسور)[*] ، وإنَّ محور رفض المشروع الأميركي تشكله ثلاث دول رئيسة هي: البرازيل والأرجنتين وفنزويلا ، فالبرازيل ترى فيه تجسيدًا للهيمنة الأميركية وتهديدًا لمكانتها الإقليمية المتميزة في المنطقة الجنوبية ولاسيما في الميركوسور التي تقابل مكانة الولايات المتحدة في منظمة الدول الأميركية ، وتشاطره في تلك الرؤية كل من الأرجنتين وفنزويلا لاسيما وإنّ الولايات المتحدة تحرص على التفاوض في القطاع الخدمي أكثر منه في الإنتاج الوطني لتلك الدول ، وقد نجحت البرازيل في الضغط على الولايات المتحدة من أجل الإمتثال إلى معايير الإنتاجية بحسب ما هو معمول به في منظمة التجارة العالمية [٣] .

فمثل هذه الدول ترفض التفاوض والتعامل مع منطق تحرير التجارة إلّا في إطار (الميركوسور)، ويعزى ذلك إلى الإصرار الأميركي الذي يستهدف فتح الطريق أمام الشركات الأميركية ؛ لاكتساح أسواق المنطقة

بتعريفات جمركية مخفضة , ومن ثم جعلها منطقة حرة مستقبلاً وخالية من أي تعريفة جمركية تكريسا لهيمنتها الإحتكارية ، ولمعالجة عجز ميزانها التجاري المتفاقم تحديدًا في مرحلة التسعينات ، ويتم ذلك في ظل دعوى تطوير العمل الجماعي , ومعالجة مشاكل القارة كالفقر والمديونية والتلوث البيئي ، وما يترتب على ذلك من تعزيز تبعية تلك الدول للولايات المتحدة ،إلا أنّه لا يمكن التغاضي عن الأهمية الجيو إقتصادية للمنطقة التي بدأت تزداد في ظل ارتفاع أسعار النفط ، فضلاً عن احتياطيات حيوية من الطاقة وجزء منها يصدر إلى الولايات المتحدة(فنزويلا، كولومبيا، المكسيك، بوليفيا، البرازيل) [٤] .

إنّ تنامي المسارات الخارجية لدول أميركا اللاتينية مثل البرازيل , وكوبا , وبوليفيا , وفنزويلا وشغلها أدواراً إقليمية في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي ، عبر تكوين مركز إقتصادي قوي غير معتمد على إقتصاد الولايات المتحدة ، والتوجه نحو الاستقلالية بعيداً عن منظمة الدول الأميركية التي تهيمن على قيادتها الولايات المتحدة أدى إلى مزاحمة النفوذ الأميركي وإضعافه[٥]، فضلاً عن تدعيم الجانب الإيديولوجي لتلك الدول عبر الـ (ALBA/ألبا) التحالف البوليفاري[*] (البديل البوليفاري سابقاً) لشعوب أمريكا ، التي شكلت محددًا كبيرًا أثر في مسار السياسة الخارجية الأميركية ضمن معادلة التكامل الإقليمي لدول أميركا اللاتينية ، مقابل سياسات الإندماج التي تسعى الولايات المتحدة لتطبيقها ضمن إطار منظمة الدول الأميركية وإتفاقيات التجارة الحرة [٦] ، فضلاً عن إنسحاب فنزويلا من منظمة الدول الأميركية بشكل رسمي عام ٢٠١٧ ، وهو الإنسحاب الأول من نوعه منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٤٨ ، إذ عدَّ الرئيس الفينزولي "نيكولاس مادورو" أنّ هذا الإنسحاب خطوة جبارة نحو إيقاف التدخل الإمبريالي في شؤون الدول الأميركية , وفي الوقت نفسه فرصة لتعميق التعاون والتضامن بين الشعوب اللاتينية[٧].

لاقت سياسات الدول الأميركية المناهضة مثل سياسات كوبا وفينزويلا دعماً إقتصادياً نحو الإستقلالية على الصعيد العالمي ، فالتجربة الديمقراطية في أميركا اللاتينية تعد الأنجح في العالم النامي بعد سنوات الديكتاتوريات والانقلابات التي عاشتها المنطقة لسنوات طويلة ، ولكنَّ الربط بين التطور السياسي ومدى النمو الاقتصادي المتحقق هو الذي أثار الإشكالات حول دور الديمقراطية في هذا المجال، فالمنطقة ما زالت تعيش أزمات اقتصادية واجتماعية متتابعة ، فضلاً عن إنَّ تبني المسار الإشتراكي في إدارة الدولة زاد من مخاوف صانع القرار السياسي الخارجي الأميركي ، مما حدا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة دعم سياسات تفقير المنطقة , وتسقيط هذه الأنظمة إعلاميا ودعم المعارضة وأي محاولة للإنقلاب على حكوماتها ، فهذه الأزمات شكَّلت منفذاً تستغله الولايات المتحدة لتصوير حكومات مثل كوبا بأنها ذات نظم إستبدادية وديكتاتورية ، فضلاً عن الترويج للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعامل الحذر مع الأنظمة اليسارية[٨]، فقد شكَّلت كوبا خط الدفاع المنيع أمام الجموح الإمبريالي للولايات المتحدة منذ الحرب الباردة ، وقد حافظت كوبا على مساراها الشيوعي حتى بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وعلى الرغم من إنَّ الولايات المتحدة لم تعد ترى في كوبا أي تهديد عسكري في المنطقة بعد أزمة كوبا عام ١٩٦٢وتبدد المد الشيوعي

نهاية القرن الماضي، إلا أنّ دعمها المتواصل للحركات اليسارية والنظم الإشتراكية في أميركا اللاتينية مازال يشكل محدداً إيديولوجياً يؤثر في مسار السياسة الخارجية الأميركية [٩].

تعد التحديات الأمنية التي تواجهها دول أميركا اللاتينية على الصعيد الداخلي والحدودي من إنتشار الجريمة وتهريب المخدرات ، والسيطرة على المهاجرين غير الشرعيين من وإلى بلدانها , وطبيعة القرب أو البعد الجغرافي من الولايات المتحدة من أبرز المحددات الأمنية التي تشغل اهتمام السياسة الخارجية الأميركية في الأميركيتين ، فقد سعت دول أميركا اللاتينية إلى إقامة منظمات شبه إقليمية تتصدى للقضايا الأمنية التي تخصها بتحدياتها التقليدية وغير التقليدية ، فقد طوّر اتحاد دول أميركا الجنوبية (الأوناسور) إستراتيجيات تقوم على أساس إقامة مناطق سلام ، فشكّل الإتحاد مجلساً للدفاع ليس لإستخدام القوة المسلحة أو لتحالف عسكري ، وإنّما الهدف صياغة مواقف مشتركة بشأن قضايا الأمن الإقليمي والدولي , وتعزيز الثقة بين الدول وصناعة مواقف إقليمية مشتركة ومتعددة الأطراف في منتديات الدفاع وتبادل المعلومات، وما (الأوناسور) إلا وسيلة لتحقيق الإستقلال الذاتي والتوازن في مواجهة الولايات المتحدة، وإنَّ (الأوناسور) إستراتيجية كبرى للبرازيل ؛ لتحقيق نوع من الهيمنة التوافقية في المنطقة وتعزيز النفوذ في الشؤون العالمية ، وعلى الرغم من إنّ بعض الدول لها عضوية مشتركة بهذه المنظمة ومنظمة الدول الأميركية ، فقد تمّ التغلب جزئياً على ذلك عبر القرارات والإجراءات للحد من ولاية منظمة الدول الأميركية في قارة أميركا الجنوبية[١٠] .

ثانياً : محددات البيئة الدولية

تتباين قوة المحددات الدولية وأثرها في الولايات المتحدة الذي قد ينعكس على المحددات الداخلية لصانع القرار ، فتكون مسؤولية صانع القرار تعزيز المواءمة بينهما , ومحاولة إستيعاب المحددات الخارجية في ظل بيئة معقدة مزيجها التنافس والتزاحم ، مما يجعل محاولة الاحتكار قضية حاسمة وفرضية لابد من إثباتها بالنسبة للولايات المتحدة من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية[١١] ، فالنظام الدولي يتكون من مجموعة من الوحدات متفاوتة في القوة ، وعلى الرغم من إنَّ الولايات المتحدة قد إحتكرت الريادة فيه ضمن إطار القطبية المتفردة ، إلا أنّ ذلك بدأ بالتقييد وتدريجياً مع ظهور دور قوى أخرى أصبحت تقاربها في القوة مثل روسيا الإتحادية التي عادت لتكون قوة إقتصادية هائلة , عززت من قدراتها الإقتصادية والإنتاجية وتقنياتها العسكرية والنووية والمعلوماتية والعلمية ، فازداد إنفاقها على برامج البحث والتطوير العسكري ، فضلاً عن قوتها الإقتصادية والصناعية والتجارية , وإستعادتها لمكانتها في سوق السلاح الدولي[١٢] .

وتمثل روسيا معادلة صعبة التفكيك أمام الولايات المتحدة في منطقة (أوراسيا) ؛ وذلك لإرثها القيصري والسوفيتي ، وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن والمواقف المخالفة لقرارات الولايات المتحدة لاسيما شن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، وأمام فشل الولايات المتحدة في القضاء على التنظيمات الإرهابية أو إحتوائها وتوسع إنتشارها في المنطقة ، بل لأدوار روسيا في التصدي ومواجهة الإحتواء الأميركي في المنطقة ، وكيفية تعزيز نفوذها وإستفزاز الولايات المتحدة ازاء قضايا دول

أوروبا الشرقية (أوكرانيا وجورجيا ، محاولات القوقاز والشيشان الإنفصالية) والشرق الأوسط (العراق ، سوريا ، وإيران) والعلاقة مع كوريا واليابان[١٣] , فضلاً عن سعي روسيا الإتحادية إلى إعادة مكانتها في السياسة العالمية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية عبر سياسات أكثر دينامية وبراغماتية ، فقد وضع الرئيس "فلاديمير بوتين" رؤية استراتيجية في تنظيم علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة ، ونجح في ذلك بسبب الدعم الشعبي القوي من قبل الروس ، وتميزت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بإعطاء الأولوية للمصالح القومية ، وتغليب النظرة الواقعية ، إذ سعى "بوتين" إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفياتي قبل التفكك ، كما ركز على تطوير فكرة روسيا كقوة عالمية تمتد على قارتين ، وكذلك ضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياستها الخارجية [١٤] ، وبخاصة إعادة هيمنة روسيا على الجمهوريات السوفيتية ودول آسيا الوسطى وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي ، والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي ، إذ عملت روسيا على إعادة بعث دورها ، لتكون قطباً دولياً جديدا، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية ، فعملت على إعادة بناء اقتصادها الداخلي، وبناء مؤسساتها، وتعزيز قواها العسكرية والنووية ، وقد سعت روسيا إلى تعزيز علاقاتها الإستراتيجية [١٥] ، وإقامة توازن إستراتيجي مع الصين والهند ازاء الولايات المتحدة والقوى المساندة لها ، وكانت روسيا قد وقعت اتفاقية الشراكة من أجل السلام مع الناتو في ١٩٩٤، وهي بمثابة الاعتراف بها كقوة كبرى ، وفي عام ١٩٩٦ انضمت إلى المجلس الأوروبي ، وعام ١٩٩٨ إنضمت إلى مجموعة السبعة (G7) وإكتسبت عام ٢٠٠٢ العضوية الكاملة لتصبح مجموعة الثمانية (G8) [١٦] .

ولكن تم طرد روسيا من المجموعة على إثر ضمها لشبه جزيرة القرم عام٢٠١٤ لتعود على شاكلتها القديمة مجموعة السبعة(G7)، ورغم مساعي الولايات المتحدة لإرجاع روسيا إلى المجموعة قد أيدته بعض الدول إلا أنّ دولاً أخرى إعترضت ،خصوصاً بعد إتهام بريطانيا لروسيا بإستخدام غاز الأعصاب في سوريا[١٧] ، في حين كان الدعم الروسي للولايات المتحدة في حربها العالمية ضد الإرهاب ما هو الا وسيلة لتبرير تدخلات روسيا في الشيشان ضد الإنفصاليين ، وعدها أيضاً ضمن إطار محاربة الإرهاب وفي نطاق توازن المصالح لاسيما عند حصول إختلاف في المواقف ، وفي هذا الصدد تقول وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "كوندليزا رايز" بأن العلاقات مع روسيا والصين قائمة على المصالح المشتركة أكثر مما كانت قائمة على القيم المشتركة ، حيث ترى بأن روسيا ليست عدو دائم أو تهديد إستراتيجي مستمر[١٨] .

أما الصين فإن المخاوف الأميركية ازاء نهضتها لا تتعلق بقدرات الصين قدر تعلقها بنواياها ، مما قد يخلق قلقاً على المستوى الإقليمي والعالمي ، غير ان رسالة الصين كانت واضحة ومطمئنة إلى حد ما للأميركيين ، يتضح ذلك من خلال دعم المبادرات الدولية والمشاركة في المؤسسات ذات الطابع الفردي ، وتجنب السلوك الاستفزازي في سياسته الخارجية والتأكيد على سلمية دورها [١٩]، يرافق ذلك تنامي القوة العسكرية والنووية الصينيّة ، والتخوف من مغبة

استخدامها في أخطر نزاعاتها الحدودية مع تايوان ، كما ان الصين تسعى للسيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي لتتمكن من التحكم بمصادر الغاز والنفط الذي يحد منها وجود الشركات النفطية الضاغطة للحيلولة دون ذلك ، ورغبتها في ان تصبح المتزعمة لمنطقتها الإقليمية رافضة أي مجال للتفاوض حول مصالحها الحيوية هناك [٢٠] .

وعلى المستوى العالمي، فإن الصين تختار إنتماءاتها المؤسسية بعناية ، إذ انضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ ، الا انها رفضت الانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بحظر انتشار أسلحة الدمار ، ويعبر ذلك عن الرفض الصيني للأنماط الدولية السائدة التي تخضع لقيادة أميركية ، ولحماية مصالحها الحيوية في شرق آسيا تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء الصين عبر اقامة علاقات مثمرة وترويضها كمنافس إستراتيجي على الأقل دون ان تصبح خصماً إستراتيجياً في شرق آسيا [٢١] .

ان الإرهاب الدولي ومكافحته والتوجه نحو التغيير، والنفط ، وأمن (إسرائيل) أبرز محددات السياسة الخارجية الأميركية على مستوى الشرق الأوسط ، الذي يتمتع بأهمية إستراتيجية تتزايد على وتيرة مستمرة وتتفاقم أعباؤها على كاهل السياسة الخارجية الأميركية ، منها الحفاظ على النفوذ التقليدي في مصر وتونس بعد التغيير عبر إستخدام (القوة الناعمة) ودعم الديمقراطية ، او إستخدام القوة العسكرية في التغيير بليبيا وسوريا والعراق من خلال (القوة الصلبة) ، بدعوى قيام حكام تلك الأنظمة بإستخدام العنف ضد شعوبها ، وضرورة الحفاظ على مسار الإصلاحات الفردية في كل من البحرين والمغرب والأردن والتأكيد على جدية الإصلاحات دون نشوب فوضى داخلية فيها[٢٢].

ان مشروع التقسيم والتفكيك وإعادة التركيب المضطرب لم يكن ضمن إطار (الجيوبولتكس) بل هو صياغة بحدين جيو إستراتيجي وجيو تاريخي ، تقوم على أسس جديدة إنتقالية وتحولية من البلقنة إلى اللبننة في الشرق الأوسط (العراق+بلاد الشام+بلاد شبه الجزيرة العربية) ، عبر إدخال التجزئة (تجزئة المجزإ) وتحويلها كاجزاء كانتونية وتحويلها إلى كتلة إقليمية (النظام الإقليمي للشرق الأوسط) ، وتأسيس شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية لإحتواء مرتكزات التغيير والتقدم الإجتماعيين ، وكما حصل فعلاً فالهندسة الجيوسياسية بدأت بتفاعلها من الداخل وليس من الخارج ، مما أدى إلى إستقطاب وقبول ضمني جماهيري ، حتى أصبح هذا النمط الجديد من التدخل الأميركي مؤيد من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة تحت ستار الديمقراطية والحرية [٢٣] ، وقد شكلت المنظمات الإقليمية والدولية أطراً أساسية لإدارة التفاعلات الدولية ، بدءً من المنظمات العالمية : الأمم المتحدة والوكالات والهيئات التابعة التي أبرزها البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، وإتفاقات الجات ثم منظمة التجارة العالمية ، فضلاً عن الترتيبات أو المنظمات التقليدية أو ما يعرف بـ(الموجة الأولى من الإقليمية) ومجموعة الدول السبع الصناعية التي قامت جميعها على أسس وسمات محددة لا تتوفر في المجموعات الدولية الصاعدة [٢٤] .

وبالنسبة لأوروبا ، فإن الإطاحة بالأحزاب اليمينة في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا منذ منتصف العقد الماضي ، وصعود بعض الأحزاب

الإشتراكية الديمقراطية شكل تحولاً جوهرياً في السياسات الأوروبية ازاء الهيمنة الأميركية وعملها على تغييرات داخلية تبرز قوة القطاع العام الوطني على حساب القطاع الخاص والسوق الحرة ، فضلاً عن الجهود الحثيثة للإتحاد الأوروبي في تفعيل وحدة أوروبا السياسية والإقتصادية وتحرير سياساتها المالية والنقدية وتوسيع التبادل التجاري وتنسيق الأسواق الأوروبية المشتركة لتكون تكتلاً إقتصادياً إقليمياً وتطلعها لدور سياسي أكثر تأثيراً في العلاقات الدولية وذلك لن يتحقق دون مشاركة الولايات المتحدة وتقاسم دورها القيادي الإمبريالي للعالم عبر المنافسة وثنائية الدور التحكمي ، إلا أنّ ذلك لا يعني الإختلاف إلى حد التناحر بين الجانبين ، سيما وان هنالك إتفاقاً عاماً قاعدته إيديولوجية مصلحية حول السياسة الغربية العالمية قد يكون أحياناً إكراهياً وأحياناً أخرى مقبولاً ومرحب به [٢٥] .

المحدد الآخر في العلاقة مع أوروبا هو الأمن الأوربي وتعويض الفراغ الإستراتيجي لحلف وارشو بعد تفكك المنظومة السوفيتية ، وقد ساد إتجاهين بعد الحرب الباردة بخصوص بقاء حلف الناتو، الأول عبر عن إنتفاء الداعي من وجوده مع نهاية الصراع الإيديولوجي وغياب حلف وارشو ، نظراً للأعباء التي رتبها على السياستين الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة ، إلا أنّ الإتجاه الثاني وعلى رأسه وزير الدفاع الأميركي السابق "ديك تشيني" وربط وجوده بضرورات الأمن العالمي ، كما ان غياب الحلف قد وفر المجال لروسيا نحو تأدية مناورات وأدوار إستراتيجية وتكتيكية مستغلةً غياب الحلف ، وتخوف الأميركان من ان يكون الأوربيين أحرار في ممارسة معادلاتهم الأمنية ، فتكون حرة في هندسة أمنها وكيفية التعامل الدولي ، وكان هنالك إقتراح ثالث بشأن إحتواء دول أوروبا الشرقية مع بقاء الحلف فإما ضمهم إلى الحلف او اقامة تكتلات ومجاميع إقليمية ، وان ترك باب العضوية مفتوحاً لكل من يلتزم بشروط العضوية في نشر الديمقراطية وتدعيم إقتصاد السوق ، وبالتالي وضع حلف الناتو الحجر الأساس لبناء الديمقراطيات في الشرق الأوسط وأوروبا[٢٦].

ان ضمان الامن الاوروبي لازال أحد اهم المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة وأحد التزاماتها تجاه الحلفاء الاوروبيين وعلى راسهم بريطانيا ، فرنسا ، والمانيا ، وحماية استقلالها ، فضلاً عن تعزيز التكامل المؤسساتي للاتحاد الاوروبي وحلف الناتو مع دول وسط وشرق أوروبا اي التوسع نحو الشرق ، ولابد ان يظل الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الحر للولايات المتحدة [٢٧] ، فلم تتمكن أوروبا من تكوين تنظيم دفاعي مستقل بدل الناتو ، فأشركتها الولايات المتحدة وربطتها بهذه السلسلة من التكتلات العسكرية والإقتصادية للحيلولة دون تحقيق غايات فرنسا وألمانيا في إقامة وقيادة كيان مؤسسي يمثل الوحدة الأوروبية ومستقل عن هيمنة الولايات المتحدة [٢٨] .

وتسعى الدول من خلال المنظمات مثل(**BRICS**) تحقيق إستقلالها المالي عبر تغيير عملة الدولار وإعتماد عملاتها في سوقها الإقتصادي للحد من السيطرة الأميركية على سوق المال والتحكم بخفض عملاتها الوطنية او تصدير الأزمات الإقتصادية عبر ربطها بالدولار[٢٩] ، كما يرجع تبني (الأبك) لمثل هذا النمط من المؤسسية (النزوع للإستقلالية) هو رغبة الإقتصاديات الآسيوية الصاعدة الرافضة للهيمنة

الأميركية والغربية لكي لا تكون تابعة لها ، لاسيما ان الأخيرة تعمل ضمن نطاق المؤسسة القانونية (الإلزامية) مما يعزز السيطرة والتحكم بالأعضاء من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة [٣٠] .

ان تحرك القوى الكبرى والقوى الصاعدة نحو تكوين نمط جديد (قطبية تعددية) وسعيها لإمتلاك عناصر القوة ، جعل الولايات المتحدة تحدد مسارين للتأثير في النظام الدولي وتعمل على تهيئته لمرحلة جديدة عبر التدخل في تحديد سياق التطورات والتفاعلات الدولية ، وكبح جماح القوى الأخرى من النهوض وإحتلال مراتب دولية تنافس بها القطبية الأحادية ، فضلاً عن العمل على تقوية عناصر القوة الذاتية والمادية وتوظيف تناقضات البيئتين الإقليمية والدولية للحفاظ على مكانتها[٣١] ، كما ان القوى الناشئة مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا والكبرى مثل روسيا والصين تتحدى بشكل متزايد الهيمنة الغربية وتعمل بشكل أوثق مع بعضها [٣٢] .

المحور الثاني : تأثير السياسة الخارجية الأميركية في هيكل النسق الإقليمي والدولي

ان مقومات الهيمنة والتفرد وعناصر القوة العالمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة ومزاوجتها بين القوة الذكية أو الناعمة والقوة الخشنة أو الضربة الوقائية والإستباقية ، التي أضحت في تقييد متزايد أمام عالم متعدد الأقطاب ، فالمشاركة أصبحت ضرورية أكثر من التفرد ، وهي ليست تنازل عن سلطة بل تقاسم أعباء تأثير وإحتواء للمنافسين .

فقد عززت نهاية الحرب الباردة تصور الولايات المتحدة الذاتي كزعيمة للجبهة العالمية المتحضّرة ، لكن الأحادية القطبية كانت مغمورة بالتنبؤات المؤثرة والقضايا المحلية المُلحة ، وعدم اليقين حول كيفية القيادة العالمية ولأي غايات تكون مصلحتها في إعادة التفاوض بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والتي تم التأكيد عليها عن طريق محذوري التخوف والفرصة ، حيث ان الإلتزامات الأمنية الإضافية (غير الطوعية) من توحيد ألمانيا ومستقبل الناتو الغامض وتوسيع الإتحاد الأوروبي وتقديم المساعدات المالية لوسط وشرق أوروبا ، وإعادة تأهيل بيئتها الإقليمية مع شكل الهيكلية العالمية الجديدة، أدى إلى ترتيب تحديات جسيمة أمام الولايات المتحدة في ظل الاحادية القيادية للعالم ، جعلها تنتقل إلى (الشراكة+القيادة) في معالجة الأزمات الدولية ورسخ قناعة لدى صانع القرار السياسي الخارجي بأن ، الاحادية كمنطق مجرد لم يعد يكفي بمفرده في العلاقات الدولية [٣٣] ، مما دفع الولايات المتحدة لتدعيم التعاون الإقتصادي والنقدي والأمني وتعميق المشاركة مع الإتحاد الأوروبي لتقاسم الأعباء وتم توطيد ذلك منذ عهد الرئيس "بوش الأب" ، فتم قبول منطق الشراكة الدولية بدلاً من الأحادية مع رفض التعددية التشاركية في قيادة العالم ، وزج الحلفاء في مخاضات السلام التي تدعيها الولايات المتحدة في العالم وتحت أطر الديمقراطية وحقوق الإنسان [٣٤] .

ان (توتاليتارية) الولايات المتحدة كما يشير لها "ميشال بوغنون" وفرت ثلاثة أنماط من الشبكات تحكمت من خلالها بالعالم وهي : شبكة إقتصادية عالمية متمثلة بـ(منظمة التجارة العالمية) والمعاهدات الدولية الكبرى وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ثم شبكة عسكرية متمثلة بحلف شمال

الأطلسي ، وشبكة دبلوماسية – سياسية دولية وهي منظمة الأمم المتحدة [٣٥] ، وتؤثر السياسة الخارجية الأميركية في هيكل النسق الإقليمي والدولي من خلال :

أولاً– تحقيق الذات الدولية والهيمنة المستمرة : إن الإنضمام المتزايد لدول العالم النامي في الأمم المتحدة سيما بعد الحرب العالمية لثانية لم يعد كقوة عسكرية أو إقتصادية تهدد مصالح الولايات المتحدة ، بل عدت قوة عددية تضغط على قرارات المنظمة الدولية وتعيق أحياناً أهداف الولايات المتحدة وتعرقل قراراتها ، إلا أنّ رغبة بعضها لشغل منصب العضوية الدائمة ومحاولة تحريك موقعها الجامد (غير المؤثر) في المنظمة بسبب تطور قواها الإقتصادية والعسكرية تدريجياً ، دفع الولايات المتحدة لإيقاف تلك الفوضى (من منظورها) في النظام الدولي والمهددة لوجودها الإستراتيجي ، وكانت نتائج ذلك مناقضة الولايات المتحدة لنهج الإتفاقيات والمعاهدات الدولية سيما التي أبرمتها خلال الحرب الباردة ، في الوقت الذي كانت إحدى الدول الداعية لعقدها والمحشدة لمؤتمراتها ، وعدم الإلتزام بالإتفاقيات اوإحترام الإلتزامات الدولية على المستوى العسكري النووي والبايولوجي وعلى المستوى البيئي كونها تقيد حرية التقدم التكنولوجي الأميركي وتحد من حركتها الإقليمية والعالمية وتهدد مصالحها القومية ، وبالفعل تم تطبيق ذلك بوضوح في ظل (المحافظين الجدد) والمزاوجة بين العمل الأحادي (الحفاظ على القوة الأميركية) والجماعي(المتعدد) في إطار المؤسسة والمنظمات الدولية ورفض مبدأ الموازنة بين القوى السياسية الدولية والإقليمية [٣٦] .

ثانياً– الولايات المتحدة الأميركية والمنظمة الأممية (الأمم المتحدة) واقع القيادة والتفرد : تعد الولايات المتحدة من واضعي اللبنة الأساسية للمنظمة الدولية وقواعد النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ أسهمت في سلسلة المؤتمرات التأسيسية التي مهدت لقيام المنظمة الدولية (ميثاق الأطلسي/١٩٤١،مؤتمري موسكو وطهران/١٩٤٣،دمبارتن أوكس/١٩٤٤،مؤتمري يالطا وفرانسسكو/١٩٤٥) [٣٧] ، وهي بداية تحقيق الهيمنة الأميركية على الصعيد الدولي وكانت بداية أميركية–سوفيتية ، كما ان الصيغة الروزفلتية الأميركية التي أطلقها الرئيس "فرانكلين روزفلت" بين عامي ١٩٤١و١٩٤٣ في مؤتمر وزراء الخارجية بموسكو تمثلت بإنشاء (منظمة دولية للحفاظ على السلام) هي صيغة معبرة عن لغة قانونية–دبلوماسية متصلبة يراد بها ضبط الأعضاء من قبل الولايات المتحدة[٣٨].

فما ميثاق الأمم المتحدة الا حصيلة إستراتيجية إنكلوسكسونية جرت صياغتها أثناء الحرب العالمية الثانية برعاية الرئيس الأميركي "فرانكلين روزفلت" ، فطبيعة نظام مجلس الأمن تبين تحمله لمسؤولية حفظ السلام (المادة ٣٩) من الميثاق ، والتدخل عند وجود أي تهديد للسلام او الأمن الجماعي عبر وسيلتين تتضمن إحداهما القوة (المادة ٤٢) واخرى لا تتضمن القوة (المادة ٤١) ، مع وجوب الإلتزام بقرار مجلس الأمن وفق (المادة ٢٥) ، وعلى الرغم من إنَّ بعض القضايا الدولية أحيلت لمحكمة العدل الدولية لسماع رأيها ، فإن رؤية للفاعلين الدوليين للموقف الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة تمثل في كثير من الأحيان خرقاً للقانون الدولي مثل قصف ليبيا عام ١٩٨٦ وكذلك حرب الخليج الثالثة ، فالمحكمة غالباً ما لا تتدخل وهذا يعني غياب الرقابة الدولية وترك تقدير ذلك بيد القائمين الرئيسين في المنظمة الدولية ،

حتى أضحى مجلس الأمن أداة طيعة مميزة في يد الولايات المتحدة نتجة هيمنتها على النظام السياسي الدولي بعد عام ١٩٩١ لفرض الحصارات الإقتصادية والحروب والتدخلات غير الشرعية تحت غطاء الشرعية والمشروعية [٣٩] .

يمكن تحديد طبيعة العلاقة الجدلية بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في محورين ، أولهما التحول الديمغرافي الحاصل في عضوية الأمم المتحدة منذ مطلع الستينيات ، وثانيهما التأييد القوي لعدد من الدول المستقلة الذي عزز موقف دول عدم الانحياز التقليدية) أندونيسيا ، مصر) وأدى إلى خلافات مع القوى الغربية بسبب مجموعة من القضايا ، كما تزايدت حدة الخلاف حول القضية الفلسطينية بين عدد كبير من البلدان المستقلة التي دعمت المواقف العربية [٤٠] ، إذ واصلت الولايات المتحدة اتباع سياسة الحد من الأضرار، باستخدام حق النقض في قضايا الشرق الأوسط غالبا [٤١] ، لتؤكد فردانيتها في قرارات المنظمة الدولية التي تبلورت في رؤيتها بأن بعض قرارات الأمم المتحدة تهدد السيادة الأمريكية (تلك القرارت التي لا تتفق مع مصالحها او تتناقض مع مصالح حلفائها) ، فضلاً عن دورها في التأثير على أمناء المنظمة الدولية وعدم إكتراثها بالأعباء المالية المتراكمة في ذمتها ، وان هذه الهيمنة وعدم المبالاة تتجسد في تصريح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ "جيسي هيلمز" برفض السلطة الأممية للمنظمة على الشعب الأميركي[٤٢].

وقدمت إدارة "بوش الأب" نموذجاً مثيراً للإزدواجية في تحالفات عاصفة الصحراء ورعد الصحراء ضد العراق في عامي ١٩٩٠و ١٩٩١ ، تحت مظلة أممية وهكذا سمح العمل من خلال الأمم المتحدة للولايات المتحدة بتقاسم تحويل عبء التدخل الدولي مع البلدان الأخرى ، بيد أن خسائر الولايات المتحدة في الصومال دفع واشنطن لاحقا لمنع أي تعزيز لعمليات الأمم المتحدة في رواندا ، كما ان الولايات المتحدة تحاول ان ترمي بمسؤولية أي فشل على عاتق الأمم المتحدة وتحملها مسؤولية ذلك معللة إياه بغياب قائد عالمي وعدم نجاح المنظمة في التنسيق بين لجانها أو أعضائها ، ونظرا لعدم وجود بديل أفضل ولا سيما بالنظر إلى القدرات المحدودة لمعظم المنظمات الإقليمية، تم اللجوء من جديد للأمم المتحدة من جانب الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ لنشر عمليات حفظ سلام واسعة في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، وهي العمليات التي ينظر إليها في واشنطن على إنها تخدم مصالح الولايات المتحدة بطرق متنوعة وجعل ذلك قاعدة للإنطلاق نحو التدخل في شؤون الدول[٤٣] ، وبمواصلة حملتها العسكرية على شبكة القاعدة ونظام طالبان ، أكدت الولايات المتحدة أنها وحدها من يتخذ القرارات الرئيسة ، وفي أواخر ٢٠٠١ إختلفت مع المملكة المتحدة التي كانت تدافع عن نشر قوات دولية لحفظ السلام في أفغانستان لإحلال الأمن بدعوى إيصال المساعدات الإنسانية، وللمساعدة في قيام حكومة أفغانية انتقالية، وحينها عبرت الولايات المتحدة صراحة بأن أهدافها العسكرية يجب أن تحظى بالأولوية على ما عداها[٤٤].

ولم يظهر أي تحول أساس على أسلوب الولايات المتحدة ، حيث ظلت متمسكة بأسلحتها عندما عارضت بروتوكول تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة

البايولوجيـة ، وعملـت علـى تقـويض تطبيـق النظـام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتهربها من اي التزام رسمي في ظل إستراتيجيات متعددة الأطراف لمكافحة الإرهـاب ومـا هـو في الحقيقـة الا صـراع دولي توجهـه الولايات المتحدة [٤٥] ، فعلاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة واجهت عدة تحولات منذ تأسيس المنظمة ، فبالرغم من سيطرة الولايات المتحدة وضغطها على قرارات المنظمة وكونها أحد أهم مؤسسيها ، إلا انها بعد حركات التحرر للبلدان التي كانت ترضخ تحت نير المستعمرين إتخذت مواقف دفاعية في الجمعية العامة أمام الأعضاء الجدد الذين إنضموا للمنظمة وبأعداد كبيرة متزايدة بشكل مستمر لاسيما البلدان المناوئة لسياسات الولايات المتحدة الخارجية ، فلجأت الولايات المتحدة إلى توظيف حق الفيتو في مجلس الأمن لاسيما بخصوص القضايا الأمنية بدلاً من الجمعية العامة ، وزاوجت الولايات المتحدة بين القيم التي رسخها رؤساء الولايات المتحدة في السياسة الخارجية خصوصاً "كارتر" و"ريغان" وقد عززها بشكل إنتقائي الرئيس "بوش الأب" [٤٦] .

المحور الثالث : دور السياسة الخارجية الأميركية في تهيئة النظام الإقليمي والدولي

لضمان الوجود الأميركي وتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري في مختلف بلدان العالم التي تربطها معها مصلحة ولعدم تعرضهم لأي تهديد من أي قوة أخرى ، فلابد من وضع قواعد ومسارات وآليات تهيأ النظام الإقليمي أو الدولي بما يتلاءم مع مصالح وأمن الولايات المتحدة وحلفائها ، وفي الوقت نفسه يشعر الخصوم بقوتها وهيبتها، ويهدف صناع السياسة الخارجية الأميركية إلى محاولة هندسة النظام الإقليمي والدولي وتهيئته وفق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الموضح إطارها العام في وثائق الأمن القومي التي صدرت عن الإدارات الأميركية بعد الحرب الباردة لتحديد الكيفية التي يفترض ان يكون عليها النظام المستقبلي سواء أكان إقليمياً أو دولياً ، ويتطلب ذلك إنتهاج الآليات الآتية :

أولاً– إمتصاص وإحتواء أي توتر أو نزاع ممكن ان ينشأ بين القوى الرئيسة وإدارة المنافسة بين الأقطاب المتعددة ، فلطالما شكل السلام إحدى دعايات وأدوات السياسة الخارجية الأميركية التي أريد بها تحقيق غايات أخرى ، وفي ظل عالم متحول من الأحادية إلى التعددية ، فإن إدارة التوترات والمصالح المتضاربة والرؤى المحتدمة بين القوى الرائدة تشكل تحدياً أصعب ، فالمراد تمكين آليات ناجعة لإدارة النزاعات بين القوى العظمى أو لردع أي إعتداء [٤٧] ، كما ان ديناميكية القوى الكبرى بين محاور التنافس، التعاون ، المشاركة ، النزاع والحرب ، بالتأكيد لا ترشح المحور العسكري الا لإشباع هاجسها الأمني وإشعار الآخرين بمدى قوتها الدفاعية وقدراتها الهجومية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، فتوجه النظام نحو التعددية بات أمراً لا يقبل الشك ، الا انه في الوقت نفسه لا يعني الحرب كون هذه القوى متداخلة المصالح ومتقاطعة ومتبادلة بينها وبين الولايات المتحدة ، فضلاً عن إحتكار بعضها لمناطق النفوذ والأسلحة النووية كمنبر قوة للمفاوض وصانع القرار السياسي الخارجي [٤٨] .

ثانياً– تعزيز إستقرار البيئتين الإقليمية والدولية : إذ ينعكس على الفعاليات الإقتصادية المختلفة ومن ثم تحقيق مستويات عالية من الإستقرار والنمو الإقتصاديين

العالميين ، فقد صُممت مكونات وهيكلية النظام وفق المنطلقات الحيوية للجغرافيا السياسية لاسيما المؤسسات الإقتصادية لزيادة الأعضاء المشاركين ودعم رغبتهم في تحقيق الإزدهار عبر تعزيز الإندماج التجاري وتحقيق مستويات معينة من الإستقرار في الأسواق العالمية مثل رغبة الولايات المتحدة في تكوين منطقة تجارة حرة في أميركا اللاتينية ، وهذا المنطلق برمته يمثل غاية وهدف في الوقت نفسه لأنه سيخدم الهدف الأول في تخفيف النزاعات والتوترات [٤٩] .

ثالثاً– إعادة ترميم سقف الأمن والعمل الجماعيين : وذلك لتقاسم الأعباء ومواجهة التحديات بصورة مشتركة كونها لا تهدد الولايات المتحدة فقط بل المنظومة الغربية والرأسمالية كاملةً ، فبعد ان كان العمل الجماعي في الحرب الباردة يستهدف الدفاع المشترك ، فإنه فُعل فيما بعد عبر أدوات أخرى مثل المؤسسات الدولية والإقليمية لتخفيف تكاليف معاملات التعاون ودعم بروز شبكات من مؤسسات غير حكومية وتأمين دعم ذلك بمعايير معينة للعمل الجماعي[٥٠]، فعند نهاية الحرب الباردة ، انضمّ عدد أكبر من الدول إلى المؤسسات الدولية والإقليمية ، إلا أنّ القواعد الأساسية وعمليات صنع القرار بقيت على حالها بشكل كبير ، ومع توسّع العضوية وتغيّر ميزان القوى، دعت بعض الدول إلى إصلاحات في الحوكمة داخل المنظمة الدولية لضمان عكس قواعد وقرارات الأمم المتحدة لمجموعة أكبر من مصالح الدول ، وينقسم صنّاع السياسات الأمريكيون حول كيفية الرد على هكذا دعوات إصلاحية ففي مطلع العام ٢٠١٠ قدمت إدارة الرئيس "اوباما" إقتراحات في صندوق النقد الدولي (IMF) والتي تمنح حصص تصويت أكبر للاقتصادات الناشئة ، وبالرغم من أنّها وافقت عليها في النهاية، إلاان الكونجرس الأمريكي قاوم هكذا إصلاحات لسنوات لأنّها عنت نهاية الفيتو الأمريكي على قرارات صندوق النقد الدولي ، وفي مثال آخر، كان جزء من محفّز الولايات المتحدة للسعي الحفاظ على التأثير الأمريكي على الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) قواعد التجارة الدولية التي يهدف أعضاؤها إلى تحرير التجارة من غالبية القيود الجمركية [٥١] .

ويمكن ملاحظة السلوك السياسي الخارجي في اللجوء إلى العمل الجماعي في عهد الرئيس الأميركي السابق "أوباما" ، حيث أشركت الولايات المتحدة حلف الناتو في أفغانستان وليبيا ، كذلك اشركت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن و(ألمانيا) في مفاوضات الملف النووي الإيراني ، فضلاً عن إستحضار الدعم الفرنسي في عهد الرئيس "ساركوزي" إلى جانب الدعم البريطاني في عمليات التصويت داخل مجلس الأمن وفي التفاعلات الدولية[٥٢] .

رابعاً– تعزيز قاعدة القيم الليبرالية (التفوق الليبرالي) والديمقراطية : فرغم تركيز الولايات المتحدة على هذه القيم الواهنة في سياساتها تجاه وضمن النظام ، فإنها قد تغيرت إذ ثبت إنحراف تلك القيم عن مساراتها المعهودة او المدعاة ان تمضي بها سواء كغاية بحد ذاتها او طريقة لدعم أهداف اخرى كالسلام والإزدهار ، وتشمل المعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية حول حقوق الإنسان والداعمة لمؤسسات الديمقراطية والمستغلة لعمليات التدخل الإنساني أمثلة حية عن ماهية الطابع الليبرالي للنظام الإقليمي والدولي [٥٣] ، ولا يكون

التفوق الأميركي أحادي الجانب بل تشاركه الولايات المتحدة مع شركائها الديمقراطيين في العالم ، وهذه الدول مجتمعة مع الولايات المتحدة ستمثل قوة متماسكة علائقياً وقيمياً ازاء اي تحديات من دول غير ليبرالية تسعى إلى منافستها او تهديد مصالحها(٥٤) ، وقد دعمت الولايات المتحدة عبر تعزيز القيم الليبرالية عبر آليات الإقتصاد الحر ودمج الدول غير الليبرالية في المؤسسات الاقتصادية كأولوية للسياسة الخارجية الأميركية وتهيئة النظام بالشكل الذي ترتأيه الولايات المتحدة (٥٥) .

خامساً– التحالف ضد التعديلية : ان إعادة هيكلة النظام الدولي القسرية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي شكلت تحولاً إلى نمط وظيفي للحفاظ على الإستقرار الدولي عبر تحقيق الإندماج العالمي على مستوى الأمن والاقتصاد والطاقة ضمن ميكانيزمات النظام الرأسمالي العولمية وان كان على مديات متفاوتة ، لذا فإن الولايات المتحدة تدعم ربط العالم بإتفاقيات ومنظمات متعددة الأطراف وتحول دون ان تنتقل المنافسة إلى تعديل وتفوق لصالح القوى الأخرى ، إذ تتعد مستويات التعامل بين الولايات المتحدة والقوى التعديلية مثل روسيا او الصين ضمن إطار موازنة القوى ، فهي على مستوى الهيكلية تتعامل معهما على أساس الثنائية القطبية ، وعلى مستوى النشاط الدولي تتعامل معهما في إطار المنافسة وعلى مستوى الأمم المتحدة تتعامل على مستوى الشرعية الدولية والقيادة العالمية(٥٦).

فإن ملء فراغ القوى أولوية في السياسة الخارجية الأميركية للحيلولة دون سيطرة او احتوائها من قبل القوى التعديلية والسعي لموازنة القوى المنافسة للحفاظ على التوازن ورفض المساعي التعديلية على مستوى المنظمات الدولية لاسيما الأمم المتحدة وتعزيز النظام الدولي ، حيث تعمد الولايات المتحدة إلى المحافظة على القواعد الدولية القائمة دون التنازل عنها وتعمل على زيادتها بما يتوافق مع مصالحها وطبيعة التحالف الذي تقيمه ازاء الطموحات التعديلية ، الا انها في الوقت نفسه لا تضبط سلوكها ضمن هذه القواعد إذا ما تعرضت مصالحها الرئيسة لتهديد ، فمصالح القوى الرئيسة في النظام الدولي في تضارب شديد وهي بالتالي تسعى لتحقيق مستوى من التفوق فيكون التعديل تهديداً لإستقرار النظام الدولي مالم تتم السيطرة عليه (٥٧) .

وعلى مستوى المؤسسات فإن الولايات المتحدة تدعم وبشدة المؤسسات الدولية التي تدعم مصالحها وكذلك تدعم مؤسسات حلفائها التقليدين ، إلا انها بالمقابل تسعى إلى تقويض تأثير القوى التعديلية مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية ، إذ تستشعر الولايات المتحدة خطر ضبط سلوكها امام وجود تلك القوى داخل الأمم المتحدة كأعضاء دائمين (الصين وروسيا) ، لذا فهي قد تعلن إلتزامها الدولي في المنظمة الدولية ، الا انها لا تعد موافقة مجلس الأمن شرطاً لتصرفها ، مستفيدة من مبادئ الأمم المتحدة في الرد العكسي الإجرائي وتوظيف بنائها المؤسسي العالمي لمعاقبة أفعال الدول التعديلية مبررة ذلك مخالفة تلك الدول للأمن الجماعي وقواعده ضمن إطار الأمم المتحدة (٥٨) ، مما يعني ان كافة الأشكال النسقية التقليدية موجودة ضمن توازن القوى ، وفي ظل ذلك تعزز الولايات المتحدة تركيز على النظام الدولي من خلال

القوة العسكرية والقوة الإقتصادية مع سلسلة من التحالفات الرسمية والشراكات غير الرسمية في ظل سياسة واسعة النطاق على غرار الحرب الباردة لردع قوى تعديلية عظمى أخرى ، إذ تركز الولايات المتحدة على حلف الناتو وحلفاء مثل كوريا الجنوبية واليابان ، وبالإمكان دول أخرى مهددة من التعديلية العظمى الإقليمية مثل تايوان (من الصين) وأوكرانيا (من روسيا) [٥٩] .

وتبقى الولايات المتحدة حريصة على إتخاذ موقف أحادي حتى وان إتفق الرأي في التحالف ضد التعديلية ، إذ تختلف درجة الشراسة التي تتعامل بها مع الدول التعديلية من خلال آليتين تدخليتين ، الأولى فقد تكون أكثر شراسة فتعمل على تغيير أنظمة الدول وتعزز وجود العسكري المباشر ، والثانية أقل شراسة الا انها تحد من نمو الدول وتوقف قسراً عجلتها الإقتصادي ضمن نطاق محدد يرادفه وجود عسكري أميركي غير مباشر كمعاقبة للدول التي ترنو تعديل النظام الدولي وإحتوائها عبر هذه الآليات، وهو تأكيد على رفض الولايات المتحدة لواقع دولي تعددي والتأكيد على القيادة العالمية الأميركية، بالتالي فإن الولايات المتحدة لا تتعامل في تحالفها ضد التعديلية على أساس القيم المشتركة بل على أساس الخطر المشترك إذ بالإمكان ضم دول أقل ديمقراطية وأقل إلتزاماً بقواعد الليبرالية الأميركية طالما تشارك الولايات المتحدة في رؤيتها العالمية [٦٠] .

سادساً– وفاق القوى العظمى المرشحة أو المنافسة : رغم سعي الأوروبيين لتأدية دور مستقل إلا أنّ إطار التعاون مع الولايات المتحدة قائم دائماً غير انه في الوقت نفسه فشل من إبعاد الصين أو روسيا من السعي وراء الأدوار القيادية العالمية وبقيت المساومات السياسية تحت طاولة الإتفاق الدولي نحو أبرز قضايا الشرق الأوسط مثل سوريا والعراق ومكافحة الإرهاب التي لم تلبث ان تكون محوراً تبادلياً وتنافسياً تأثيرياً للصراع في المنطقة حول النفوذ ، حيث ذابت الحدود بالمفاهيم التقليدية للجغرافيا وتبدلت وفق النسق القيمي الحاكم للنظام الدولي القائم من جهة ، وبيئة الصراع أو التنافس الدولي من جهة ثانية ، والظروف والمتغيرات المتحكمة بالصراع والتنافس والبيئة المحيطة به من جهة ثالثة [٦١] .

فالولايات المتحدة تضع قواعد النظام الإقليمي والدولي مع شركائها ، اي ان قواعد النظام يتوجب ان تعكس مصالحهم ، ولكن من الممكن ان تعكس مصالح قوى عظمى أخرى تعد نفسها لتقاسم السلطة العالمية مع الولايات المتحدة وشركائها ، فضلاً عن ذلك فإن الإفتراضات المستقبلية لطبيعة النظام الدولي من وجهة النظر الأميركية تتحدد بمحورين الأول هو تقاسم السلطة العالمية ، حيث تسعى الولايات المتحدة لتعزيز موقعها التفضيلي في النظام الدولي [٦٢] ، والثاني يتعلق بمصادر النزاع والسلام بين تلك القوى ، فوجود قوى ناشئة أو صاعدة وأخرى عظمى أو كبرى يعني وجود تضاربات في مصالح الولايات المتحدة مع تلك القوى ، إلا أنّ زيادة القدرة العسكرية لتلك القوى سيدفع بالولايات المتحدة إلى زيادة صرفها على موجبات الدفاع والتسلح للحفاظ على تفوقها العسكري ، وهذا يتجسد في قرارات الرئيس الأميركي "ترامب" في زيادة الميزانية الدفاعية [٦٣] .

ان ديناميكية تهيئة النظام التي تواجهها الولايات المتحدة والقوى العظمى تكمن في إشكالية

الإلتزام بقواعد النظام نفسه ، فعند الإتفاق على قواعد معينة سيكون هنالك إلتزام قاطع بها من قبل الدول التي إلتزمت بالإحتكام ضمنها واليها ، إلا أنّ القوى الكبرى عادةً ما ستكون الأكثر تأثيراً وتجاوزاً لتلك القواعد (في مصالحها الأساسية) وتلتزم بها رسمياً عندما تكون مصالحها طوعاً(غير أساسية) لأن هذه القواعد في النهاية تعكس مصالحها ، فالولايات المتحدة وحلفائها أو من يشاطرها في القوة غير مكترثين بقواعد النظام أو المؤسسات الإقليمية والدولية ، فهم أحياناً يعاقبون الدول الأضعف لمخالفتها قواعدهم التي وضعوها[٦٤] .

أمّا على المستوى العالمي، فيوفّر مجلس الأمن بيئة قرارية للدول القوية غالباً ما تختار العمل من طرف واحد أو من خلال منظمات دولية أخرى، فروسيا مثلاً رأت أنّ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ضدّ العراق وإحتلاله ، والتي شُنّت من دون موافقة مجلس الأمن، قد أظهرت استخفافًا بقواعد النظام ومؤسساته. أمّا الولايات المتحدة بدورها فقد رأت أنّ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والأنشطة التي تقوم بها في أوكرانيا هي انتهاكات[٦٥] ، ومع تفاقم التهديد المحدق بالنظام العالمي القائم وزيادة تحدياته الأمنية والإقتصادية ، تسعى الولايات المتحدة مع بقية الدول إلى اعتماد تركيز إقليمي أكبر، أي تفعيل أكبر لدور المنظمات الإقليمية من أجل تحقيق بروز أنظمة خاصة بالمناطق بشكل واسع ، لا تعد الإقليمية رؤية نظام رسمية أو انها متبناة من جميع الدول على نفس المساق ، ذلك لأنها وسيلة وليست مبدأ إستراتيجياً ، حيث لا تعكس الإقليمية منطقاً متأصلاً للعلاقات بين القوى والمؤسسات وأهداف النظام ، بل تعكس طريقة ممكنة لتنفيذ رؤية نظام معيّنة ، بالتالي فإن التوازن الإقليمي العالمي لا يملي على الولايات المتحدة القرارات الواجب اتخاذها بشأن طابع النظام بل يعكس بشكل أوسع محددي التنفيذ والفاعلية [٦٦] .

ان دخول الولايات المتحدة في مستنقعات حروب الإستنزاف منذ عقد التسعينيات (حرب الخليج الثانية والتدخل في كوسوفو) ومن ثم أدلجة أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وإستثمارها في السياسة الخارجية بصيغتها التداخلية الرسمية وغير الرسمية تحت إطار محاربة الإرهاب ، فضلاً عن إحتلال أفغانستان ومن ثم العراق من أجل توسيع ميادين الصراع بين مناطق النفوذ مع إيران ، وإرتباك الإقتصاد الأميركي رغم انه من أقوى إقتصاديات العالم بسبب التمدد العسكري وأعبائه والإلتزامات السياسية ، أو مسؤوليات التحالفات ، سيما وان الإلتزام الغربي بمسؤوليات حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة في أضعف مستوياته خصوصاً مع خوض الحلف لعلميات عسكرية في أفغانستان وليبيا، وبدء طرح نموذج لتشكيل قيادة الأوروبية خارج نطاق الأطلسي ، وتراجع التحالف مع اليابان ، فضلاً عن بزوغ قوى إقليمية تسعى إلى تأدية أدوار عالمية ، مما دفع الولايات المتحدة إلى تكثيف وجودها في دول ضعيفة أو دول تمارس أدواراً إقليمية لا ترتقي إلى مستوى العالمية (من حيث الدور) والتي هي بحاجة للحماية الأميركية كدول الخليج العربي مثل : السعودية وقطر ، ودول في أوروبا الشرقية والقوقاز مثل : بولندا وجورجيا ، وفي أميركا اللاتينية مثل : هندوراس ونيكاراغوا لتعبئة نفوذها وتعضيد وجودها الإقليمي والعالمي[٦٧] .

إذ لا يـزال إهتمـام الأميركيـين بالـنفط كقـوة إقتصادية تحمل غايات سياسية بعيدة وصحيح ان زيادة الصادرات من النفط والغاز الأميركين قد يدعمان الإنتاج والإقتصاد الأميركيين إلا أنّ انخفاض واردات الطاقة قد لا يخلو من الجوانب السلبية، ، فإذا قلّ اعتماد الولايات المتحـدة على الـنفط والغـاز المسـتوردين ، سـيكون مـن الصـعب للغايـة تفسـير سـبب انخـراط الـولايات المتحـدة بفاعلية في الشرق الأوسط للشعب الأمريكي ، مما يخلق الإنطباع بأن الولايات المتحدة تتراجع عن موقفها الفعال في المنطقة ، الأمر الذي يقوّض من نفوذها على الدول الحليفة مما يخلق المساحة لمنافسة قوى جديدة من شأنه ان يـؤدي إلى رفـع إنتـاج الـنفط والغـاز في الـولايات المتحدة ويقلل فرص توسيع الإنتاج أمام الجهات المنتجة في الشرق الأوسط وهذا مسارٌ قد يقوّض ثبات الازدهار القائم على النفط ويحفز عدم الاستقرار على المستوى المحلي [٦٨] ، أما على مستوى مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي فمن خلال المساهمة الأكبر والتي تعد لها قواعد عمل أميركية تقوم بصياغتها ، مثال ذلك إتخاذ مدير عام صندوق النقد الولي "ميشال كاميسو" قرار بصرف عشرات مليارات الدولار لمساعدة المكسيك ليس إلا للحفاظ على إتفاق (نافتا) الذي يشمل التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك وإنقاذاً للنظام المالي الدولي[٦٩] .

الخاتمة والإستنتاجات

ان الديناميكية العملية التي إنتهزت توظيفها الولايات المتحدة في مجريات تفاعلاتها السلوكية والقرارية ازاء البيئتين الإقليمية والدولية وضمن منحنى تقديري ودقيق ومحتوي لجميع خصائص موقعها الإستراتيجي وركنيه المصلحي–الأمني من جهة ، والعقائدي–الرسالي من جهة أخرى، وطبيعة قوتها العالمية التي رسخها منهج التفرد ، بالشكل الذي يعضد مسار السياسة الخارجية الأميركية ويحقق أهدافها القومية في العالم ، وقد عمدت الـولايات المتحـدة إلى تحليـل كافـة البـنى والأنظمـة الإقتصـادية والسياسـية الـتي تشـكل محـددات البيئـة الخارجية .

والكشف عن مكامن القوة والضعف والتأييد والرفض من قبل تلك الأنظمة ازاء سياساتها في بيئتها المحيطة ، ومن ثم إسترداد ردة الفعل السلوكية الخارجية نحوها وتوليفها وتحويلها إلى تأثير متبادل وعكسي راجع مـن قبلهـا إلى البيئـة الخارجيـة ، ممـا يسـهم في تكييـف الهياكل الإقليمية والدولية ومختلف أنساقها وفق ما يتفق مع مُوجبات المصلحة والأمن القوميين الأميركيين .

فتهيئة النسقين الإقليمي والدولي تعني ضمان عدم وجومد نظم مناوئة للولايات المتحدة ، وضرورة إنهاء وجودها او إحتوائها بالتدخل المباشر أو غير المباشر لحين القضاء تماماً على الخطر النافد منها ، وتحويل مسارها نحو الليبرالية والسوق الحرة والأنظمة المرنة المنفتحة القابلة للتـأقلم والتقبـل والغـنحلال ومـن ثم التحلـل في سـياق الهيمـنة الأميركيـة ومفاهيمهـا الإسـتثنائية للنظـام الـدولي الجديد ، أو جعلها نقاط قوة لصالح الولايات المتحدة أو رقعاً جيو–سياسية مؤاتية للجموح الأميركي .

وقد توصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات :

١– تواجه السياسة الخارجية الأميركية قلق التحديات الإقليمية (عقائدية–أمنية) لأنظمة يسارية في الأميركيتين مناهضة لمسار الولايات المتحدة الخارجي ، كما تحمل

المحددات الدولية الولايات المتحدة أعباء تطور الدول المنافسة المضطرد وإمكانية التصعيد من مستوى التنافس في ظل البحث عن وسائل ضمان الوصول لمصادر الطاقة (كالنفط) وتعزيز الأمن ، وبالتالي تحول الساحة الدولية لصراع نفوذ .

٢- على مر الحقب الزمنية المختلفة للإدارات الأميركية كان لابد من وجود المحفز الإستراتيجي وإلا لم تكن الولايات المتحدة قادرة على الإستمرار بسياساتها الإمبريالية بفاعلية ضمن إطار لزوم وجوده لديمومة بقائها ، ولتبرير تدخلاتها في شؤون الدول المحيطة بها أو تلك الأبعد التي تمثل تمركز نفوذها ومصالحها في الشرق الأوسط والعراق بإستثمار الحدث الأكبر في ١١ إيلول/سبتمبر ٢٠٠١ .

٣- تمكنت الولايات المتحدة من تحويل بعض المحددات الإقليمية والدولية لصالحها وجعلها في الوقت نفسه وسائل تواجه بها أعدائها ، وتحتوي المنافسين وترفض الصاعدين في سلم القوة منهم .

٤- هيمنت الولايات المتحدة على الأمم المتحدة متخذةً إياها في بعض الأحيان أداةً لتبرير تدخلاتها الإنسانية، ساعيةً نحو إتمام تهيئتها الكاملة والشاملة للبيئتين الإقليمية والدولية سيما الإقتصادية في مضمار المؤسسات الإقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، وتجسيد حقيقة الفرض القسري للسياسات الإمبريالية الرأسمالية لتحقيق الذات الدولية.

٥- ان تهيئة النسقين الإقليمي والدولي وفق أولويات صانع القرار السياسي الخارجي الأميركي جسدت الرؤية الشاملة المتعاقبة لتعزيز منهج الإمبريالية الأميركية عبر الإحتواء والتفكيك ، والإنتقال من العالمية إلى الأقلمة في تركيز الرؤية الأميركية التدخلية والعقائدية وإضعاف النظم التي تحاول البروز إقليمياً أو دولياً ، وتعزيز النفوذ في النظم الضعيفة .

٦- السعي لتحميل العالم أعباء السياسة الأميركية عبر منطقي العمل والأمن الجماعيين والتحالف مع القوى الكبرى ضد أي محاولات تعديلية للهيكلية الإقليمية أو الدولية ، فالولايات المتحدة هي التي تضع القواعد وتحدد مدياتها وتنقضها أو ترفض مخالفتها .

قائمة الهوامش :

(١) حكيم التوزاني ، سياسة أوباما الخارجية "الإنقلاب على الوعود" . (لبنان : مجلة شؤون الأوسط الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية . العدد ١٣٩ . صيف ٢٠١١) . ص١٥٥ .

(٢)عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين . ط١. (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع . ٢٠١١) . ص ص : ١٧٠-١٧١ .

*) الميركوسور أو السوق المشتركة الجنوبية : هو تكتل اقتصادي تأسس عام ١٩٩١ ، يمثل دول المخروط الجنوبي من أميركا اللاتينية، ويتألف من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي أما فنزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً أخرى من أميركا اللاتينية.

(٣)ميلود العطري ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة. (رسالة ماجستير غير منشورة). (الجمهورية الجزائرية الشعبية: جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق– قسم العلوم السياسية. السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨). ص١١٣.

(٤) عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، مصدر سبق ذكره . ص١٧٨ .

(5)ALBA INFO , Information on The Bolivarian Alliance . seen at . ٢٠١٨/١١/١ : available on this link : https://albainfo.org/what-is-the-alba. /

*) التحالف البوليفاري : تأسس في البداية من قبل كوبا وفنزويلا عام ٢٠٠٤، وهو مرتبط بالحكومات الاشتراكية والديمقراطية الاشتراكية الراغبة في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي على أساس رؤية الرعاية الاجتماعية، والمساعدات الإقتصاديةالمتبادلة بين الدول الأعضاء .

(٦) محمد بوبوش ، الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة إحياء مبدأ مونرو في أمريكا اللاتينية . (موقع مرصد أمريكا اللاتينية الإلكتروني) . تم الإطلاع بتاريخ ٢٠١٨/١١/١ . متاح على الرابط الآتي :

http://marsadamericalatina.com/index.php/etudes/2018-08-12-14-33-33 .

(٧) فنزويلا تنسحب رسمياً من منظمة الدول الأميركية ، (٢٠١٧) ، تم الإطلاع بتاريخ : ٢٠١٨/٩/٢٥ . متاح على الرابط الآتي :

http://www.rudaw.net/arabic/world/290420173 .

(8)Matthew D. Stephen , Rising Regional Powers and International Institutions : The Foreign Policy Orientations of India, Brazil and South Africa . (New York : Routledge Taylor and Francis Group . Global Society, Vol. 26, No. July .(٢٠١٢ ٣ / p. ٢٩٢

(٩) ميلود العطري ، مصدر سبق ذكره . ص ص :١٣٩-١٤٠ .

(١٠) صدفة محمد محمود ، هيمنة الشمال : الإيدلوجيا وإعاقة التكامل الإقليمي في أميركا اللاتينية . (القاهرة : مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . المجلد٥١. العدد ٢٠٥ . يوليو ٢٠١٦) . ص٢٤ .

(11)Daniel Abebe , The Global Determinants of U.S . Foreign Affairs Law . (University of Chicago Public Law & Legal Theory Working Paper No. 390 . 2012 . (P p : 5-7.

(١٢) خضر عباس عطوان/ احمد محمود عبد المجيد ، الولايات المتحدة والقوى الكبرى (دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في النظام الدولي) . (بغداد : مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين / العددان : ٢٧-٢٨ . ٢٠١٤) . ص ص : ٤٧٢-٤٧٣ .

(١٣)محمد مجدان ، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر . (الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية . ٢٠١٨) . تم الإطلاع بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ . متاح على الرابط الآتي :

https://caus.org.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%

(14)Lilia Shevtsova , Putin's Russia ". revised and expanded edition / 1st printing . "Translated by : Antonina W. Bouis . (Washington D.C : Carnegie Endowment For Internaional Peace . 2005) . p p : 335-341.

(15)Nikolas K. Gvosdev / Christopher Marsh , Russian Foreign Policy: Interests, Vectors, and Sectors . (CQ Press : Congressional Quarterly Press / SAGE Publications Inc. 2014) . p p : 84-109.

(١٦) محمد مجدان ، مصدر سبق ذكره . متاح على الرابط الآتي :

https://caus.org.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%

(17)Andrew Buncombe , Trump calls for Russia to be invited back into G7 . (New York . : independent website.2018) .seen at:7/9/2018 .available on this lin : https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/trump-g7-latest-russia-members-canada-nations-expulsion-g8-a8389471.html

(١٨) كوندليزا رايس ، إعادة التفكير في المصلحة القومية "واقعية أمريكية من أجل عالم جديد" . ط١. (أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . ع/٧٧ . ٢٠٠٨) . ص ص : ٨-٩.

(19)G Jhon Ikenberry , Power, Order, and Change in World Politics . (United Kingdom : Cambridge University Press . 2014) . p 185.

(20)Joanne Wallis & Andrew Carr ,Asia-Pacific Security: An Introduction . (US : Georgetown University Press . (٢٠١٦. p p : 51-59.

(٢١) كرار أنور البديري ، دروب القوى العظمى"الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية" . ط١. (بيروت-لبنان : دار الرافدين . ٢٠١٨) . ص١٠٩ .

(٢٢) وائل محمد إسماعيل ، لعب اللغز والشطرنج في دول الشرق الأوسط . (بيروت : دار السنهوري . ٢٠١٧) . ص٧٢.

(٢٣)سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط (مفاهيم عصر قادم) .ط/٢. (مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق . سنة/بلا) . ص ص : ١٧٨-١٧٩ .

(٢٤) محمد فايز فرحات ، القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي . (مصر : مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية . العدد ١٨٥ . يوليو/٢٠١١) . ص١٢ .

(٢٥)ريهام الرؤوف محمد ، السياسات الخارجية . ط١. (عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع . ٢٠١٧) . ص ص : ٣٩٧-٤٠٠ .

(٢٦) كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي (التوسع إلى الشرق/الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي . ط١. (طرابلس-الجماهيرية العظمى : منشورات أكاديمية الدراسات العليا . ٢٠٠٣) . ص ص : ١١٠-١١٣ .

(٢٧)كرار أنور البديري، مصدر سبق ذكره. ص ص : ١١٠-١١١ .

(٢٨)ريهام الرؤوف محمد ، مصدر سبق ذكره . ص ١٠١ .

(29)Matthew D. Stephen , op . cit . p 304.

(٣٠) محمد فايز فرحات ، مصدر سبق ذكره . ص ص١٢-١٣ .

(٣١) خضر عباس عطوان/ احمد محمود عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره . ص٤٨٣.

(32)G Jhon Ikenberry , . op cit . p 186.

(33)Alan P. Dobson and Steve Marsh , US Foreign Policy Since 1945 . Second Edition . (New York : Routledge Taylor and Francis Group . (٢٠٠٦ . p p : 144-145.

(34)Ibid . p 144.

(٣٥)ميشال بوغنون–موردان ، أميركا التوتاليتارية "الولايات المتحدة والعالم : إلى أين؟" . قدم له : بيار سالينجر . ط١. ترجمة : خليل أحمد خليل (بيروت لبنان : دار الساقي . ٢٠٠٢) . ص١٦٦ .

(٣٦)سويم العزي ، أسباب فشل الإستراتيجية الأميركية في العالم . (لبنان : مجلة شؤون الأوسط الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية. العدد ١٣٩. صيف ٢٠١١). ص ص: ١٣٩–١٤٠ .

(٣٧) حميد الخطيب، الحروب الباردة في ظل الأمم المتحدة . ط١. (جامعة الكوفة : سلسلة دراسات فكرية . ط/لبنان. ٢٠١٧) . ص ص : ١٧–١٨.

(٣٨) ميشال بوغنون–بوردان ، مصدر سبق ذكره . ص١١٠ .

(٣٩) المصدر نفسه . ص ص : ١٦٦–١٦٧ .

(٤٠) ديفيد م. مالون ، العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في مجلس الأمن / فترة ما بعد الحرب الباردة . من كتاب : الهيمنة الأميركية والمنظمات الدولية (الولايات المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف) / الفصل الثاني. مجموعة من المؤلفين. ط١. ترجمة: أحمد حالي / الطيب غوردو. (لندن: إصدارات إي–كتب. ٢٠١٦) . ص١٧٤.

(٤١) ديفيد م. مالون ، مصدر سبق ذكره. ص ص: ١٧٥–١٧٨ .

(42)Barbara Crossette , Helms, in Visit to UN, Offers Harsh Message. (US : The New York Times . 21 January /2000.(

(٤٣) ديفيد م. مالون ، مصدر سبق ذكره . ص ص : ١٨٢–١٨٤.

(44)Michael R. Gordon , The Allies ; U.S. and Britain at Odds Over Use and Timing of Peacekeeping Troops' (US : New York Times . December2/ 2001 . (

(45)David M. Malone , 'How to wage a diplomatic war) .'Toronto Globe and Mail .19 September 2001. (

(٤٦) ديفيد م. مالون ، مصدر سبق ذكره . ص ص : ١٥٣–١٥٤ .

(47)Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order .)California-Santa Monica :Rand Corporation . 2017) . p7.

(٤٨) خضر عباس عطوان/ احمد محمود عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره . ص٤٨١ .

(49)Michael J . Mazarr et al , op .cit . p p : 7-8.

(50)Michael J . Mazarr et al , Understanding the Current International Order . (California-Santa Monica : Rand Corporation . 201 . (٦

(51)Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order . op .cit . p 9.

(٥٢) خضر عباس عطوان/ احمد محمود عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره . ص٤٨١ .

(53)Michael J . Mazarr et al , Understanding the Current International Order . op . cit . p p:27-29.

(54)Aaron L .Friedberg, A Contest for Supremacy , China, America, and the Struggle for Mastery in Asia .(New York : W. W. Norton & Company, 2011 . ( )without N of Pager – electronic copy. (

(55)Michael J . Mazarr et al , Understanding the Current International Order . op . cit . p p : 29- 38.

(56)Evgenia Gordeeva , A transforming international system and the three approaches to the security dilemma . (European Journal of Futures Research . 4/6 . December 2016 . (p p : 29- 38.

(57)Michael J . Mazarr et al . op . cit . p p : 20-22.

(58)Ibid . p p : 21-23.

(٥٩) ينظر :

- ريشارد ليدل ، توازن القوى في العلاقات الدولية . ط١. ترجمة : جهاد عودة / عبد المنعم عدلي . (مصر الجدية : المكتب العربي للمعارف . ٢٠١٥) . ص ص : ١٩٧–٢٠٣ .
- Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order . op .cit . p p. ٢٤-٢٣ :

(60)Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order . op .cit . p p. ٢٥-٢٤ :

(٦١) جمال سند السويدي ، آفاق العصر الأمريكي (السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد) . ط٢ . (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . ٢٠١٤) . ص ص : ٥٧٧–٦٠١.

(62)Michael Beckley , China's Century? Why America's Edge Will Endure) . International Security, Vol. 36, No. 3 /Winter 2011/2012. (

(63)Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order . op .cit . p p : 11-12.

(64)Ibid . p . ١٣

(65)Michael J . Mazarr et al , Alternative Options For U.S Policy Toward The International Order . op .cit . p 14.

(66)Ibid . p p : 38-39.

(٦٧) خضر عباس عطوان/ احمد محمود عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره . ص ص : ٤٦٨–٤٧٠ .

(68)Patrick Clawson and Simon Henderson , Emerging Policy America and the Middle East in an era of plentiful oil . (Washington : The Washington Institute for Near East Policy . Policy Focus 146, July 2016 . (

(٦٩)غسان العزّي ، سياسة القوة "مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى" . ط١. (لبنان-بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق . ٢٠٠٠) . ص ص : ١٧٠–١٧١.